



economic@aaknews.net

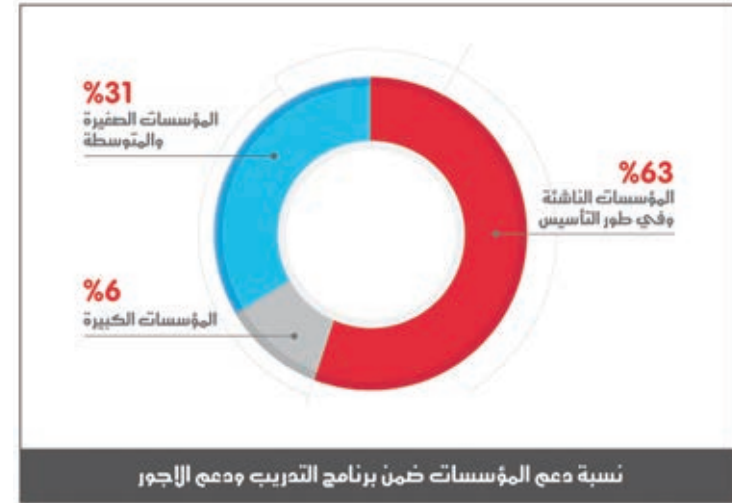
أداء البورصة:

أقل مؤشر البحرين العام، يوم أمس الخميس عند مستوى ١,٣٤١,٧٢ بارتفاع قدره ٣,٤٥ نقطة مقارنة بإقفاله يوم الأربعاء، في حين أقل مؤشر البحرين الإسلامي عند مستوى ٨١٣,٨٥ بارتفاع قدره ٤,٧٧ نقاط مقارنة بإقفاله السابق.

«تمكين» تدشن مرحلة جديدة من تطوير برامجها وخدماتها

خلال ثلاث سنوات.. برنامج التدريب دعم ٢٥٪ من البحرينيين في القطاع الخاص

د. جناحي: نركز على الأثر المستدام من برامج الدعم التي تقدمها تمكين

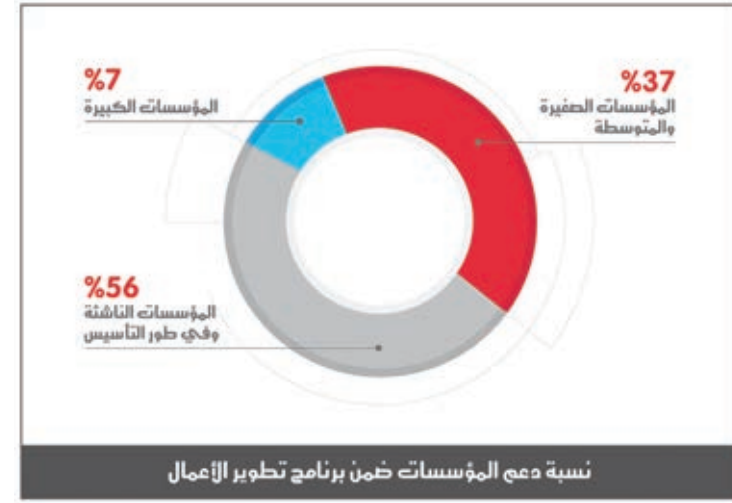


الدعم الجديدة ضمن كل من برنامجي دعم المؤسسات ودعم التدريب والأجور، وذلك لمدة ستة أسابيع اعتباراً من ١٥ يناير ٢٠١٩، سيتم على إثرها إعادة طرح البرنامجين بحلتها الجديدة لتحقيق الاستفادة القصوى وتعزيز فرص الاستثمار الأمثل للعامل من الأفراد والمؤسسات.

الجدير بالذكر أن دعم «تمكين» أسهم في تعزيز نمو القطاع الخاص ومؤسساته من خلال دعم نسبة التأمين ضد التعطل لمؤسسات القطاع الخاص، والبالغة ١٪، حيث بلغ إجمالي قيمة الدعم منذ عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٨ ما يقرب من ١٦٥ مليون دينار بحريني.

البرنامج بما يضمن العديد من التحسينات التي تشمل تقليل المدة الزمنية لعمليات طلبات الدعم وإجراءات الموافقة عليها عن طريق استحداث حلول رقمية مبتكرة لخدمة العملاء بشكل أفضل، وتيسير آليات متابعة وثائق الطلبات، ومؤشرات الأداء فيما يحقق الأثر المنشود من فرص الدعم.

وفي هذا الإطار واستكمالاً للجهود المستمرة في تطوير برامج «تمكين»، فإننا في طور إعادة تصميمها بما يتوافق مع التوجهات الحالية في تخصيص الدعم والتركيز على تحقيق الأثر من جهة واستدامة برامج الدعم من جهة أخرى، حيث سيتم وقف استقبال طلبات



أجور البحرينيين بنسبة سنوية تُقدر بـ ١,٩٪، وهو ما يقدم مؤشراً جيداً حول أثر الجهود الوطنية، بما فيها مبادرات وبرامج «تمكين»، في تعزيز نمو القطاع الخاص وإزدهاره.

وعلى صعيد آخر، شهد برنامج تطوير الأعمال خلال العام الماضي نمواً في عدد وقيمة الدعم المقدم للمؤسسات، حيث بلغ عدد المؤسسات التي تم خدمتها ضمن تطوير الأعمال ١٥٩٦ مؤسسة، بزيادة نسبتها ٢٧٪ على عام ٢٠١٧، وبلغت الزيادة في إجمالي قيمة الدعم المقدم في ٢٠١٨ ما يصل إلى ١٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٧.

ومن المقرر أن تتم إعادة تصميم

الدعم التدريبية بزيادة بنسبة ١٢٥٪ في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧. كما أوضح أن نسبة المؤسسات الناشئة المستفيدة من برنامج دعم التدريب والأجور ضمن برنامج دعم المؤسسات بلغت ٦٣٪ منذ إنطلاق البرنامج في ٢٠١٦، بينما بلغت نسبتها ضمن برنامج تطوير الأعمال ما يصل إلى ٥٦٪ منذ إنطلاق البرنامج في عام ٢٠١٤. وبحسب مؤشرات التقرير الصادر عن هيئة تنظيم سوق العمل، سجل سوق العمل ارتفاعاً في إجمالي البحرينيين العاملين بالقطاع الخاص في العام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، وذلك بنسبة سنوية تُقدر بـ ١٠٪، هذا فضلاً عن ارتفاع



د. إبراهيم جناحي.

العاملين بالقطاع الخاص. وحقق برنامج التدريب ودعم الأجور بفوائده المختلفة إقبالاً لافتاً بعد تطويره وإجراء التحسينات المستمرة عليه، حيث شهد الدعم المقدم خلال عام ٢٠١٨ ضمن فئة دعم الأجور زيادة بنسبة ٢١٢٪ بالمقارنة مع عام ٢٠١٧، وبالتالي ساهم بشكل مباشر في توفير ما يزيد على ٩ آلاف بحريني في القطاع الخاص في عام ٢٠١٨ فقط.

أما فيما يتعلق بالدعم ضمن فئة زيادة الأجور فقد زادت قيمة الدعم بنسبة ٧٦٪ وأسهم في خدمة أكثر من ٥ آلاف موظف بحريني، بنسبة زيادة عن العام الماضي بلغت ١٦٠٪، بينما سجلت فئة

له أن استراتيجيات عمل «تمكين» عبر الأعوام المختلفة منذ تأسيسها حققت أهدافها الرئيسية في تلبية متطلبات السوق من التدريب، ولا سيما بعد دمج مهام المجالس النوعية ضمن إطار عمل «تمكين»، مؤكداً أهمية تحقيق الأثر المستدام من برامج دعم «تمكين»، وإعادة توجيه خطط الدعم فيما يواكب التغيرات الحاصلة في سوق العمل، وفيما يُدعم أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ القائمة على تشجيع الابتكار وضمان فرص الاستغلال الأمثل في أوجه الدعم الوطني في القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وفي سياق ذلك، لفت د. جناحي إلى أن «تمكين» منذ تأسيسها، شهدت ترحيلاً واضحاً في حجم الدعم المقدم للقطاع الخاص ومساهمة ذلك في دعم الاقتصاد الوطني وتوجهاته، كما تم خلال العام الماضي البدء في تنفيذ استراتيجية «تمكين» لأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠، حيث شهد العام في سياق ذلك زيادة تُقدر بحوالي ١٠ ملايين دينار بحريني في قيمة الدعم الموجهة لحزمة البرامج والمبادرات التي تصب في دعم الأفراد والمؤسسات. وقد فاق إجمالي قيمة الدعم خلال العام المنصرم ٩٥ مليون دينار بحريني.

وأضاف أن برنامج التدريب ودعم الأجور خلال الأعوام الثلاثة الماضية خدم أكثر من ٢٥٪ من البحرينيين

أعلن صندوق العمل «تمكين» أنه بصدد الانتقال إلى المرحلة المقبلة من استراتيجيته للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠ والمنتملة في التركيز على تحقيق أكبر أثر ممكن من فرص الدعم المقدمة لتعزيز نمو المؤسسات والأفراد على حد سواء. وتأتي هذه المرحلة انسجاماً مع حزمة الدراسات التي أجرتها «تمكين» لكل من برنامجي تطوير الأعمال والتدريب ودعم الأجور ضمن برنامج دعم المؤسسات، فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات التقارير الاقتصادية الأخرى الصادرة حول أداء السوق، ونتائج سلسلة الجلسات التشاورية التي عقدتها «تمكين» مع ممثلي القطاع الخاص خلال العام الماضي.

وصرح الرئيس التنفيذي لصندوق العمل «تمكين» الدكتور إبراهيم محمد جناحي بأنه استجابة لتطلعات التوسع التي يشهدها السوق حالياً، تعكف «تمكين» خلال الفترة المقبلة على تكثيف جهودها من أجل إجراء تحسينات جذرية على آليات فرص الدعم وإجراءاتها وإعادة تصميم كل من برنامجي تطوير الأعمال وبرنامج التدريب ودعم الأجور، وذلك فيما يسمح بتعزيز الأثر الذي يعود بالنفع على كل من قطاع الأعمال من جهة، والأفراد، وعلى أداء حركة الاقتصاد الوطني في مملكة البحرين من جهة أخرى. وأوضح د. جناحي في تصريح

«الوطني للضرائب»: استمرار عقد ورش العمل حول القيمة المضافة

المستهلكين وقطاع الأعمال إلى التوصل وطرح الاستفسارات حول كل ما يتعلق بالقيمة المضافة أو الإبلاغ عن أي مخالفة للتطبيق السليم للقيمة المضافة بالاتصال على الرقم ٨٠٠٠٨٠٠١ أو عبر البريد الإلكتروني val@mof.gov.bh، إضافة إلى الاستفادة من المعلومات المفصلة المتاحة على الموقع الإلكتروني للجهاز الوطني للضرائب الخليجية www.nbt.gov.bh، مشيراً إلى أنه يمكن الاطلاع على المعلومات التي ينشرها الجهاز باستمرار من خلال حسابي التواصل الاجتماعي تويتر وإنستغرام BahrainNBT@.

الإيجابية القائمة بينه وبين هذه الجهات، وستكون الورشة القادمة بمشاركة أكثر من ٤٠ مؤسسة وشركة، وستركز الورشة على أفضل الحلول والممارسات في مجال إعمال الضريبة الجديدة. كما نوه بمدى أهمية تضافر جهود كل الأطراف المعنية لإنجاح مرحلة التشيين الأولية، وزيادة وعي وإتمام الشركات المسجلة لأغراض ضريبة القيمة المضافة بالجوانب الفنية والإجرائية لهذه الضريبة خلال هذه المرحلة. ووجد الجهاز الوطني للضرائب الخليجية دعوة

أكد الجهاز الوطني للضرائب الخليجية استمرار البرنامج المكثف لورش العمل والفعاليات التعريفية الخاصة بضرورة القيمة المضافة التي تم تطبيقها في الأول من شهر يناير الجاري، وأشار إلى أن ورش العمل ستستمر لمناقشة كل الأسئلة والاستفسارات والفتوحات المرتبطة بالتطبيق الفعلي للضريبة، ومعالجتها على النحو الذي يكفل تحقيق المرحلة الأولية للتشيين أقصى درجات الفاعلية. وأوضح الجهاز أنه سيتم تنظيم ورش عمل بالتعاون بينه وبين عدد من المؤسسات التجارية وشركات المحاسبة العاملة في المملكة خلال الفترة المقبلة، وذلك دعماً للشراكة



توجه إلى تخصيص ركن شعبي في المطار الجديد إطلاق «سوق السبت للحرف اليدوية» غداً في باب البحرين

كتب: علي عبدالخالق أعلنت هيئة البحرين للسياحة والمعارض وبالتعاون مع مركز الجسرة للتدريب الحرفي إطلاق سوق السبت للحرف اليدوية، وذلك ابتداءً من يوم غد السبت ولغاية ١٦ مارس القادم في باب البحرين بالمنامة.

وسيمت خلال السوق بيع وعرض منتجات حرفية وشعبية تم إنتاجها بأيدي بحرينية، تدريب وتخرجت من مركز الجسرة للتدريب الحرفي، وكشف رئيس المركز ياسر السيد أن المركز يقوم بتدريب ٢٠٠ حرفي سنوياً، ولقد تم تخريج عدد كبير منهم وهم الآن يصعد العمل في مشاريعهم الخاصة.

وأضاف خلال مؤتمر صحفي يوم أمس الأول أن المركز يتعاون مع هيئة البحرين للسياحة والمعارض التي تقوم بدورها بدعم هذه المهنة بميزانية مفتوحة، مشيراً إلى تعاونها لجلب خبراء من الدول التي تشتهر في مجال الحرفيين لتدريب الحرفيين البحرينيين، وذلك بهدف رفع تنافسية المنتج البحريني، منوهاً إلى أن الهيئة ستطلق مهرجاناً للحرفيين بالزمان مع سوق الفورموالا ١. ومن جانبه كشف مدير إدارة التسويق بهيئة البحرين للسياحة والمعارض يوسف الخان عن



خلال لقاء الغرفة بوفد تجاري ألماني.. خالد الزباني:

٦٠٠ مليون دينار حجم الاستثمار البحريني الألماني في مختلف القطاعات

ومجموعة إس إم إس وسيمس وأرميكل إضافة إلى وكلاء السيارات (أودي، بي إم دبليو، مرسيدس، بورشه، فولكس واجن) والمكاتب التجارية، بالإضافة إلى وجود شركات بحرينية تستثمر في ألمانيا في مجال الطيران والمواصلات، من بينها ممتلكات القابضة.

الجدير بالذكر أن زيارة الوفد الألماني يأتي تنظيمها بالتعاون مع مكتب الاتصال الألماني السعودي للشؤون الاقتصادية، في إطار التعرف على فرص جديدة لأصحاب الأعمال البحرينيين لاكتشاف المزيد من المشاريع الاستثمارية المتاحة وخلق شراكات استراتيجية مع ممثلي القطاع الخاص في ألمانيا، والتي تعد من أقوى الاقتصادات الأوروبية. وبدوره أعرب رئيس الوفد التجاري الألماني السيد ماييسن عن اهتمامه بخلق علاقات تعاون وشراكة مع البحرين وبحث فرص التعاون الاقتصادية والاستثمارية المتوفرة، مشيراً إلى أهمية تكثيف تبادل الزيارات بين الوفود التجارية بين البلدين وعقد صفقات مشتركة بين أصحاب الأعمال البحرينيين ونظرائهم الألمان لتعميق أطر التعاون الاقتصادي المشترك، كما توجه بالشكر والتقدير لغرفة تجارة وصناعة البحرين على الجهود التي تبذلها في سبيل دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية البحرينية الألمانية المشتركة وتنظيم هذه الفعالية بالتعاون مع مكتب الاتصال الألماني السعودي للشؤون الاقتصادية.

مملكة البحرين بامتلاكها طاقات كبيرة ومتنوعة، بالإضافة إلى امتلاكها سوقاً فريداً من نوعه لارتباطها بسوق المملكة العربية السعودية وهو يعتبر أكبر سوق في المنطقة لصناعة الأغذية بينما يمتلك الألمان خبرة كبيرة في قطاعي الصحة والتعليم.

ولفت الزباني إلى أن غرفة تجارة وصناعة البحرين تعمل جاهدة من أجل نمو الاقتصاد الوطني من خلال تهيئة الفرص للتجار للاتقاء بوفود من رجال الاعمال من دول مختلفة لتبادل الخبرات وإنشاء مشاريع مشتركة، وتتمنى أن تكون اللقاءات الثنائية بادرة جيدة لفتح آفاق جديدة من التعاون الاقتصادي بين البحرين وألمانيا للوصول إلى تحقيق مشروعات استثمارية مشتركة. والجدير بالذكر أن العلاقات الألمانية البحرينية تأسست في ١٧ من مايو ١٩٧٢، فيما تم افتتاح السفارة في عام ١٩٨٦، حيث كان هناك سفارة مشتركة قبل هذا العام بين كل من الكويت والبحرين، وتتركز الصادرات الألمانية على المركبات وقطع الغيار والآلات بجميع أنواعها والأجهزة الإلكترونية. بالمقابل تختار ألمانيا من الصادرات البحرينية «الألمنيوم المشتركة»، ولقد أتاح اللقاء للتجار البحرينيين والألمان تبادل الخبرات للعمل على إنشاء عدة مشاريع ولخلق فرص عمل عديدة وخاصة في مجال مشاريع الصناعات التحويلية التي يمكن أن توفر آلاف من الوظائف للمواطنين، حيث تتميز

كتبت: نوال عباس

تصوير: روي

أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد الزباني لـ(أخبار الخليج) أنه يبلغ حجم الاستثمار بين مملكة البحرين وألمانيا حوالي ٦٠٠ مليون دينار تقريباً وتشمل مختلف القطاعات من الصحة والتعليم والشؤون القانونية، قطاع المالية، السياحة، تقنية المعلومات، قطاع الاستثمارات الضريبية والتجارية، التأمين الصناعي، الخدمات الزراعية، قطاع الطاقة، الهندسة المعمارية، وسائل الإعلام، الإدارة الصحية، والقطاع العقاري. وأضاف الزباني أن اللقاء الذي عقد وتخلته الغرفة بين أصحاب الأعمال البحرينيين ونظرائهم الألمان صباح امس كان يهدف التعرف على فرص التعاون المتوفرة في القطاعات المذكورة بين الجانبين البحريني والألماني، بالإضافة إلى بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية والاقتصادية المشتركة بين القطاع الخاص في البلدين الشقيقين وتنمية أوجه التعاون المشتركة، ولقد أتاح اللقاء للتجار البحرينيين والألمان تبادل الخبرات للعمل على إنشاء عدة مشاريع ولخلق فرص عمل عديدة وخاصة في مجال مشاريع الصناعات التحويلية التي يمكن أن توفر آلاف من الوظائف للمواطنين، حيث تتميز